

## الثقافة والاقتصاد

2017/3/15

إن وجود اقتصاد في المجتمع أمرٌ حيوي، إذ لا يمكن أن يوجد مجتمعٌ من دون اقتصاد قادر، على الأقل، على تلبية الاحتياجات الأساسية لأعضائه. ويتكون كل اقتصاد من مؤسسات حكومية وأخرى خاصة، وشركات كبيرة وصغيرة، ومشاريع فردية وجماعية إنتاجية ومالية لا يمكن تفعيلها من دون عمال وموظفين. في المقابل، لا يمكن لأعضاء مجتمع أن يستمروا في العيش من دون الانخراط في نشاطات اقتصادية يحصلون من خلالها على دخل ومواقع اجتماعية. نتيجة لهذا، تؤثر قيم الناس وتقاليدهم ومواقفهم، أي ثقافتهم، في طريقة تنظيم الاقتصاد وكيفية عمله ومدى كفاءته، فيما يقود انخراط الناس في النشاطات الاقتصادية إلى الاعتماد على الاقتصاد وطريقة عمله، ما يَضرهم إلى تطوير مواقفهم وقيمهم للتجاوب مع ما يمرُّ به الاقتصاد من تطور؛ وهذا يتسبب في تغيير علاقات الإنتاج الاجتماعية والهياكل الاقتصادية في المجتمع. بكلمات أخرى، يرتبط الاقتصاد بالمجتمع بعلاقة ديناميكية تقوم على التأثير المتبادل.

يتكون كل مجتمع من أفراد وجماعات ومنظمات ذات تقاليد وعادات وقيم مشتركة تسعى للعيش معاً، وإقامة اقتصاد وعلاقات متنوعة تستهدف خدمة مصالح متبادلة، وهذا يجعل الاقتصاد فضاءً يلتقي أفراد المجتمع من خلاله، يتفاعلون مع بعضهم، ومع بيئتهم بعناصرها الطبيعية والتكنولوجية والاجتماعية، ويشتركون في نشاطات متنوعة بهدف تحسين مستوى معيشتهم وتحقيق أهدافهم. وهذا يعني أنه ليس من الممكن إقامة علاقة اجتماعية دائمة أو شبه دائمة من دون أن يكون لها وجهٌ اقتصادي، وأنه ليس بالإمكان إقامة علاقة اقتصادية دائمة أو شبه دائمة من دون أن يكون لها بُعدٌ اجتماعي. وفيما تقوم الثقافة بربط الناس بعضهم بعضاً بغراء من التقاليد والقيم والمعتقدات، وتشكيل مجتمع، تقوم النشاطات الاقتصادية والمالية بربط الناس بعضهم بعضاً بشبكة علاقاتٍ مصلحيةٍ ذا بعد مادي توفر لهم إمكانيات البقاء.

وفيما تقوم الثقافة بدور العامل المنظم لأوجه الحياة الاجتماعية، يقوم الاقتصاد بدور المنظم لأوجه الحياة المادية، ولما كان من غير الممكن الحفاظ على مجتمع من دون اقتصاد أو الحفاظ على اقتصاد من دون منتجين ومستهلكين، فإن الاقتصاد والثقافة يُشكلان قلب كل مجتمع وعقله؛ إذ فيما توفر الثقافة الغراء الاجتماعي الذي يربط أعضاء المجتمع بعضهم ببعض، ويوفر الاقتصاد متطلبات الحياة المادية للمجتمع، تقوم علاقة الاقتصاد والثقافة بتحديد مكانة المجتمع وحيويته وموقعه من شعوب العالم. وهذا يعني أن الثقافة والاقتصاد، أي قلب المجتمع وعقله، أمران حيويان لا يُمكن لمجتمع أن يعيش من دون أي منهما، كما أنه لا يمكن له أن يحافظ على توازنه من دون وجود تناغم بين القلب والعقل، أي الثقافة والاقتصاد. لذلك حين يصاب الاقتصاد بمرض يُضعف قدرته على العطاء، أو تتعرض الثقافة إلى أزمة تضعف قدرتها على التطور، فإن أوضاع المجتمع تسوء وتراجع قدرته على التنمية وتحقيق التقدم.

إن الأفكار التي تركز على دور الثقافة في تحقيق التقدم تستمد منطقتها من كتابات ماكس فيبر عالم الاجتماع الألماني الذي ركز على دور القيم والمواقف في تحفيز الناس على العمل والإنتاج والادخار. مع ذلك، رأى فيبر أن التباين في القيم والمواقف يعود إلى المعتقدات الدينية وليس إلى الثقافات. لكن كتابات كارل ماركس تتناقض مع المقولات الثقافية، إذ يرى ماركس أن أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج تُشكل الثقافات، وليس العكس؛ الأمر الذي يعني أن هناك مفكرين يرون القيم والتقاليد والمواقف بوصفها العوامل الرئيسية التي تسهم في تشكيل القوى التي تحدد قدرة الشعوب على تحقيق التقدم الاقتصادي، فيما يرى آخرون أن أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج تُشكل الثقافات وما ينبثق عنها من قيم وتقاليد وهياكل اجتماعية. إضافة إلى هذا وذاك، هناك من يزعم أن الثقافات جزء من جينات الشعوب غير القابلة للتغير، ما يعني أن هناك شعوباً مكتوباً لها، بسبب جيناتها الثقافية، أن تنجح وتنهض، وهناك شعوب أخرى مكتوب عليها، بسبب جيناتها الثقافية أيضاً، أن تعيش حياة تخلف وبؤس، وأنه ليس بالإمكان تغيير هذه الحقيقة.

كان فيبر مصيباً حين قادته ملاحظاته إلى الاستنتاج بأن تباين المعتقدات الدينية يتسبب في حدوث نتائج اقتصادية متباينة. فالمواقف المتباينة من العمل والمثابرة والادخار، واختلاف النظرة إلى الحياة المرتبطة بالدين هي سمات ثقافية تفرز تشكيلات اجتماعية ذات قدرات متباينة على الإسهام في تنمية المجتمعات والاقتصادات. من ناحية أخرى، كان ماركس مصيباً أيضاً حين قال إن التحولات في أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج تؤدي بالضرورة إلى إحداث تحولات في الهياكل الاجتماعية والقيم والمواقف الثقافية، وذلك في ضوء دراسته لمدى قيام النزعة المادية الاستغلالية للرأسمالية بتدمير عناصر الثقافة التقليدية والقيم المنبثقة عنها. ولما كانت الثورة الصناعية قد قامت بتغيير أنماط الإنتاج وعلاقات الإنتاج والمواقف والقيم والعلاقات الاجتماعية في وقت واحد، فإن كلا من النظرية المادية والنظرية الثقافية تبدو عاجزة بمفردها عن تفسير ما جرى في أوروبا قبل وأثناء حدوث الثورة الصناعية. لذلك لا يجوز الجزم بأن الثقافة مسؤولة بمفردها عن خلق العلاقات القادرة على تحقيق التنمية والنمو، أو أن أنماط الإنتاج الاقتصادية مسؤولة بمفردها عن تغيير المواقف والقيم والتقاليد وتحقيق نهضة وتقدم. وفي الواقع لا يمكن فصل الثقافة عن الاقتصاد؛ لأن الثقافة والاقتصاد وجهان متلاصقان ومتكاملان لحياة مجتمعية واحدة، ما يجعل كل وجه يؤثر في الوجه الآخر ويتأثر به بشكل متواصل، بوعي أحياناً ومن دون وعي في غالبية الأحيان الأخرى.